الأمم المتحدة

UNW/2015/4/Add.1

Distr.: General
1 May 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٥
٣٠ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

أولا – مقدمة

١ – عملاً بالبند ٣٠ من اختصاصات اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، يتضمن التقرير الثالث للجنة المقدم إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) موجزا عن الأنشطة التي نفذتها اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والمشورة التي أسدتها في عام ٢٠١٤. وقد أتيح هذا التقرير للمجلس التنفيذي ويعرضه الرئيس على المجلس، عند الطلب.

معلومات أساسية

٢ – في أيار/مايو ٢٠١٢، وافقت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على اختصاصات لجنة للرقابة تقرر أن تسمى اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات. ويمكن الاطلاع على اختصاصاتها من الموقع الإلكتروني التالي: www.unwomen.org/en/about-us/accountability-and-evaluation/audit.

٣ – ويتضمن البند ١ من الاختصاصات وصفاً للجنة بأنها أُنشئت لتزويد وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بمشورة مستقلة، خارجية وقائمة على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بإطار مساءلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ونُظمها، ويشمل ذلك إدارة المخاطر. وتقدم اللجنة

200515 200515 15-06846 X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المساعدة إلى رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاضطلاع بمسؤولياتها الرقابية، وفقا لأفضل الممارسات ذات الصلة. وقد وافقت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية على الاختصاصات التي قد تعدَّل من حين لآخر، كلما اقتضى الأمر ذلك. وتؤدي اللجنة دوراً استشارياً، وهي ليست بهيئة للإدارة؛ ولا توجد في هذه الاختصاصات عبارات أو مواد يُقصد بها ضمناً خلاف ذلك.

٤ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، شكلت رئيسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفة رسمية، اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، بهدف مواصلة تعزيز المساءلة و ''تعزيز الإدارة السليمة والمعايير الأخلاقية العالية، وكي تقوم الإدارة باعتماد أفضل الممارسات واستخدامها في مجال إدارة المخاطر والإدارة المالية'' داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وفقاً للبند ٢ من الاختصاصات.

٥ - وعيَّنت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الأعضاء الخمسة التالية أسماؤهم: كاثرين بيرتيني (الولايات المتحدة الأمريكية)، ووليام فاولر (الولايات المتحدة)، وإليزابيث ماكري (كندا)، ويوين تين ماك (سنغافورة) وفرانك ساب (بلجيكا). وتتألف اللجنة بكامل هيئتها من أشخاص ذوي معرفة عملية وإلمام بالشؤون المالية والبرنامجية، والمحاسبة، والإدارة، والمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، والمراجعة الخارجية للحسابات، والرقابة الداخلية، وممارسات إدارة المخاطر ومبادئها، وعمل الأمم المتحدة وعملياتها على الصعيدين الحكومي الدولي والتنظيمي.

٦ - ووفقا للبندين ٦ و ٧ من الاختصاصات، فإن جميع أعضاء اللجنة هم أعضاء مستقلون ومن خارج هيئة الأمم المتحدة للمرأة. إضافة إلى ذلك، يقدم أعضاء اللجنة إقرارا سنوياً بعدم التبعية لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية يكفل الشفافية في أداء أعضاء اللجنة أدوارهم دون أي مساس بمصالحهم.

ثانيا - أنشطة اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

٧ - في عام ٢٠١٤، عقدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات ثلاثة اجتماعات مباشرة، في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ نيسان/أبريل، وفي ١٦ و ١٧ تموز/يوليه، وفي ٢٤ و ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وشاركت في مؤتمر عبر الهاتف في ١١ كانون الأول/ديسمبر. وكان من ضمن مشاركي هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الاجتماعات وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية، ونائبا المديرة التنفيذية، وممثلين عن كبار موظفي الإدارة المعنيين

للبرامج والعمليات. وحسب الاقتضاء، اجتمعت اللجنة أيضا بدون حضور ممثلي الإدارة، وعقدت اجتماعات مغلقة منفصلة مع وكيلة الأمين العام/ المديرة التنفيذية، ومجلس مراجعي الحسابات، ومدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو المكتب المسؤول عن وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وشارك رئيس اللجنة أيضا في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإضافة إلى الاجتماعات الرسمية للجنة، واصل أعضاء اللجنة مشاوراتهم ومداولاتهم الداخلية، واستعراضهم الوثائق، وإسداءهم المشورة إلى إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عبر التفاعل بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني.

٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، شارك عضوان في اللجنة في زيارة ميدانية استمرت ثلاثة أيام إلى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في بانكوك، والمكتب القطري للهيئة في فيت نام. وكان الهدف من الزيارة الميدانية هو تمكين أعضاء اللجنة من التوصل إلى فهم أفضل للعمليات الميدانية، والتعرف على الطريقة التي تحقَّق بها أهداف عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، والاضطلاع بدورهم الرقابي بفعالية، وإضافة قيمة إلى الهيئة. وكانت اللجنة قد اعتمدت الإطار المرجعي للزيارات الميدانية في اجتماعها المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٤، وأقرتها إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقام عضوا اللجنة بإطلاع زملائهم الأعضاء في اللجنة وإدارة الهيئة على الملاحظات الأساسية التي أفضت إليها الزيارة الميدانية.

٩ - وقد أُعدت محاضر الاجتماعات وأُقرّت. وتتفاعل اللجنة بانتظام مع وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية خلال كل اجتماع، وتُبلغ رسمياً عن مداولاتها في أعقاب كل اجتماع يعقد في الموقع.

ألف - مجلس مراجعي الحسابات

١٠ - اجتمعت اللجنة بانتظام مع مجلس مراجعي الحسابات لتبادل المعلومات ذات الصلة وفهم الاستراتيجيات التي تُنفَّذ لكفالة تحقيق تغطية شاملة لمراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتشمل العمل الذي تقوم به وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١١ - وجرت موافاة اللجنة بانتظام بآخر المعلومات عن حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير مجلس مراجعي الحسابات، وهي تؤيد الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في

التعامل مع المسائل التي لم تُبَت، وبخاصة لكفالة معالجة المسائل المؤسسية والاستراتيجية الأساسية بصورة متسقة ومستمرة.

باء - التحديات المؤسسية والهياكل الإقليمية

١٢ - قدمت الإدارة العليا إحاطة مستفيضة إلى اللجنة عن التحديات المؤسسية التي واجهت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، منذ إنشائها رسمياً في عام ٢٠١١، على إثر ضمّ أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة بهدف إنشاء الهيئة.

١٣ - وتلاحظ اللجنة أن افتتاح المكتب الإقليمي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لشرق أوروبا ووسط آسيا في إسطنبول، تركيا، يكمل تنفيذ الهيكل الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتدرك اللجنة أن فوائد الهيكل الإقليمي ملموسة من حيث اتخاذ قرارات مخوّلة على مستوى المكاتب الميدانية. وتقر اللجنة بأن المكاتب الإقليمية وغيرها من المكاتب الميدانية تحتاج إلى القدرة لممارسة سلطاتها في بيئة عمل تتسم بطابع لامركزي، وهي تشير إلى وجوب توافر الضوابط اللازمة سواء في المقر أو في الميدان لرصد المخاطر التشغيلية والاستراتيجية وتخفيفها. وتدرك اللجنة أن آلية رقابة معززة قد أنشئت بواسطة أطر رقابة داخلية خاصة بكل بلد وبتفويض السلطة.

١٤ - ولأن تنفيذ الهيكل الإقليمي هو إحدى الأولويات التنظيمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن اللجنة تتوقع أنها، بفضل قيام الهيئة برصد مؤشرات الأداء الرئيسية لديها، ستكون في وضع يمكنها من تقديم تقرير مستفيض عن تحقيق الفوائد، بما في ذلك الكفاءات التشغيلية المتوقع تحقيقها من تطبيق اللامركزية.

١٥ - وتدرك اللجنة أيضاً التحديات المتمثلة في ضمان وجود الملاك التكميلي المناسب في كل مكتب من المكاتب الميدانية، وفي توفير التدريب والتعلم اللازمين لكفالة تطبيق الضوابط المناسبة وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر في جميع أرجاء المنظمة. وتدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد شرعت في تنفيذ برنامج لتحديد نظام حديث لمعلومات الموارد البشرية يلبي الاحتياجات المحددة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٦ - وفي عام ٢٠١٤، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة استقصائية للقوى العاملة على الصعيد العالمي، وكانت نسبة المشاركة فيها عالية. ومن بين الأنشطة الأخرى التي يجري تنفيذها على أساس التعقيبات البناءة التي جمعت أثناء الدراسة الاستقصائية، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإعادة تقييم عمليات التوظيف التي تتبعها، بما في ذلك خيارات إدخال نظام تخطيط إدارة المواهب وتعاقب الموظفين، فضلا عن وضع وتنفيذ سياسة للتناوب والتنقل.

جيم - تعبئة الموارد

١٧ - تدرك اللجنة الفرص المحتملة التي يتيحها الهيكل الإقليمي لتعزيز وزيادة الروابط من أجل التنسيق فيما بين الوكالات وتعبئة الموارد على المستوى المحلي. غير أن اللجنة لا تزال تلاحظ التحديات المتواصلة التي تواجه الهيئة في مجال تعبئة الموارد في عام ٢٠١٤. من دون زيادة المساهمات، فإن موارد الهيئة قد لا تكفي لتنفيذ ولايتها.

١٨ - وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة ومتسقة لتعبئة الموارد، توضح مسؤولية المنظمة ومساءلتها، وتضفي عليهما طابعا رسميا في ما يتعلق بتعبئة الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية على المستوى القطري، بالنسبة للمؤسسات، وبالنسبة للقطاع الخاص. فمن دون تحديد واضح للمسؤوليات، تزداد احتمالات عدم تحقيق الأهداف المتصلة بالموارد.

١٩ - علاوة على ذلك، ففي حين ينبغي التعجيل بوتيرة تعبئة الموارد، وبزيادة فعالية الإنجاز بواسطة الشركاء المنفِّذين، توصي اللجنة بتوخي الحكمة فيما تبذله هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جهود لتعبئة الموارد من أجل منع حدوث ميل نحو قبول جميع الأموال المقدمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى الدخول في التزامات طويلة الأجل لا رجعة فيها، وإلى نشوء مخاطر في المستقبل في أداء الولاية الأساسية للهيئة.

دال - إدارة المخاطر المؤسسية

٢٠ - تلاحظ اللجنة أن إحدى توصيات المراجعة الداخلية المعلقة منذ فترة طويلة تقترح أن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة سياسة عامة للهيئة بشأن إدارة المخاطر، لمساعدة المكاتب الميدانية في تحديد المخاطر المتصلة ببرامجها وتقييم تلك المخاطر ورصدها. وفي عام ٢٠١٤، وضعت الهيئة مشروع سياسة لإدارة المخاطر المؤسسية، وتعاونت مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى بشأن الدروس التي استفادت منها في تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر المؤسسية وعملياتها. ولا تزال اللجنة حتى الآن تدعم الجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وتؤكد اللجنة أهمية تنفيذ نظام رسمي لإدارة المخاطر المؤسسية في جميع أنحاء الهيئة، ليتكامل هذا النظام مع العمليات الإدارية وعمليات صنع القرار الحالية، ويعالج حالات التعرض للمخاطر في جميع أنحاء المنظمة وفي علاقاتها الخارجية، ويحدد بوضوح جوانب مساءلة الجهات المعنية بإدارة المخاطر ومسؤولياتها.

هاء - وظيفة التقييم

٢١ - لا تزال اللجنة تؤكد أهمية توفير الموارد على النحو الملائم لوظيفة التقييم، سواء على الصعيد المركزي أو اللامركزي، وكفالة أن تعكس نتائجُ التقييم الإنجازات المتوقعة في إطار النتائج الإنمائية وإطار النتائج الإدارية للخطة الاستراتيجية، وأن تكون مستخدمة لزيادة المعرفة وتحسين نتائج الأداء. ومما يتسم بأهمية خاصة، في هذا الصدد، هو أن يكون تقرير التقييم السنوي ذا فائدة عملية وواقعياً وصالحاً للاستعمال، وأن يبيِّن بوضوح السبل التي تحققت من خلالها فعالية البرامج. وعلى هذا النحو، فإن تحديد أمثلة برنامجية جيدة يمكن أن يظهر قدرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة ونجاحاتها في دعم عملية تعبئة الموارد واجتذاب أموال المانحين.

واو - المراجعة الداخلية للحسابات

٢٢ - تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أبرمت اتفاقاً مع مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات، التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لإجراء مراجعات داخلية للحسابات وتحقيقات باسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتشير إلى أن اتفاقاً آخر لعامين آخرين قد أُبرم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٢٣ - في عام ٢٠١٤، بدأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة عملية تحديد ما إذا كان تطبيق مبدأ أعلى جودة مقابل أفضل سعر يتحقق بالاستعانة بمصادر خارجية لأداء وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات. وتوصي اللجنة بأن تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار عملية دراسة الخيارات المتاحة بشأن النموذج الأنسب، بتحديد مستوى الضمان المطلوب من مراجعة الحسابات. وينبغي أن يُدعم هذا بعد ذلك دعماً وافيا بمقترح شامل للميزانية يقدَّم إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه، على أن يدرس المقترح الموارد المطلوبة لإدارة تحقيق انتقال تام إلى تكوين قدرة المراجعة الداخلية للحسابات، فضلا عن الموارد اللازمة لإنشاء الهيكل التنظيمي والإداري لهذه الوظيفة.

٢٤ - وفي وقت كتابة هذا التقرير، توصي اللجنة بأن تستمر وحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أنشئت بموجب اتفاق مستوى الخدمات الذي أبرم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن يحين الوقت الذي يكون فيه قد أنشئ هيكل الإدارة العليا الكامل لدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ويكون المجلس التنفيذي قد حدد التكاليف والفوائد الناجمة عن أي انتقال لاحق لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات ووافق عليها.

٢٥ - وتدرك اللجنة الاستشارية أن وحدة مراجعة حسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي أُنشئت بموجب اتفاق مستوى الخدمات، هي وحدة مستقلة من الناحية التشغيلية

عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. غير أن القلق لا يزال يساور اللجنة من احتمال أن يكون هناك تضارب في المصالح، لأن البرنامج الإنمائي يضطلع ببعض الوظائف الإدارية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بموجب اتفاقات أخرى لمستوى الخدمات، من قبيل ما يتعلق بنظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المرتبات والمزايا والمستحقات. علاوة على ذلك، يجب إجراء تحليلات بشأن الاعتبارات المتعلقة بتطبيق مبدأ أعلى جودة مقابل أفضل سعر بالنسبة إلى جميع الوظائف التي يستعان لأدائها بمصدر خارجي، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولتوفير رقابة بديلة، ولكفالة تحقيق الشفافية وأعلى جودة بأفضل سعر، تكرر اللجنة تأكيد أهمية وجود جهة تنسيقية تنظيمية مستقلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشرف على أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية وتكفل إدماج النتائج في هيكل الإدارات العليا. وقد سبق أن أبرز تقرير اللجنة لعام ٢٠١٣ أن مدير مراجعة الحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يقدم تقارير منتظمة إلى الإدارة العليا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة وأن يقيم اتصالا مستمرا معها.

٢٦ - وقد استعرضت اللجنة خطط العمل السنوية لوحدة مراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وأوصت بالموافقة من حيث المبدأ على الخطط. وتلقت اللجنة بانتظام إحاطات بشأن نتائج مختلف عمليات مراجعة الحسابات التي اضطُلع بها خلال عام ٢٠١٤، بما في ذلك المسائل المؤسسية والمتكررة التي هي موضع اهتمام. فمن المهم أن تعالج هيئة الأمم المتحدة للمرأة التوصيات ذات الأولوية العليا، وخاصة تلك التي تعالج المسائل على نطاق المؤسسة، من قبيل إدارة السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين، والاستراتيجيات والجهود المتعلقة بتعبئة الموارد، والمشتريات، ورصد المشاريع والإشراف عليها.

٢٧ - واللجنة تدعم مواصلة تعزيز خدمات مراجعة الحسابات الداخلية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان كفاية شمول عملية مراجعة الحسابات. وتؤكد اللجنة مجددا أهمية رصد وتقييم مستويات الموارد وقدراتها بانتظام، لضمان أن تكون مناسبة وكافية لتلبية احتياجات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوجه عام. ومن المهم أيضا أن يشارك كل من وحدة مراجعة الحسابات التابعة للهيئة ومجلس مراجعي الحسابات في مزيد من الاتصال والتعاون المستمرين، لكفالة التكامل بين وظائف مراجعة الحسابات، وتشجيع مجلس مراجعي الحسابات على الاعتماد على أعمال المراجعة الداخلية للحسابات التي تنفذ، إذا كان ذلك مناسبا.

٢٨ - وتحيط اللجنة علماً من جديد بمقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/١٠ المتخذ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر UNW/2012/16)، بشأن الكشف عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات، والوثيقة المناظِرة المتعلقة بإجراءات التشغيل الموحدة لتطبيق السياسة

العامة (إجراءات التشغيل الموحدة رقم ٨٦٠ الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات). وتكرر اللجنة توصيتها بأن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفذ استراتيجية للاتصال تكفل صياغة نتائج مراجعة الحسابات والتوصيات والإجراءات التي تتخذها الإدارة بطريقة مفهومة وشفافة، ولا سيما عندما تحدد المسائل العامة والمتكررة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات.

زاي - التحقيقات

٢٩ - تلقّت اللجنة معلومات مستكملة بانتظام من مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، تتضمن لمحة عامة عن عدد القضايا الخاضعة للتحقيق، وتوزيعا لطبيعة الادعاءات، وحالة تلك القضايا.

٣٠ - وتؤكد اللجنة أهمية أن تتلقى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية والموظفين المعنيين في الإدارات العليا في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقارير في حينها تحدد قضايا التحقيق الجارية، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها الإدارة نتيجة لقضايا التحقيق المغلقة. وبهذه الطريقة، يمكن أن تطمئن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لوجود متابعة ملائمة للحالات التي تستدعي التحقيق، ولما يكفل وجود مساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ما يتعلق باتخاذ القرارات وبالنتائج.

٣١ - وفي حين اقترحت اللجنة إجراء استعراض مستمر لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات، فإنها لا توصي بتغيير الترتيبات المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية لوظيفة التحقيق في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب. وفي هذا الصدد، جدير بالذكر أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدفع قيمة الأتعاب مباشرة عن كل قضية يجري التحقيق فيها، وخبراء التحقيق يمتعون بتخصصات عالية.

حاء - البيانات المالية

٣٢ - استعرضت اللجنة مشاريع القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. واللجنة تثني على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتلقيها رأيا غير متحفظ من مجلس مراجعي الحسابات (انظر A/69 /5/Add.12). ولا تزال عملية إعداد التقارير المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تتحسن، ولا تزال التحسينات تجرى حسب الاقتضاء. وتوصي اللجنة بأن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن كثب رصد إدارة السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين.

٣٣ - وتفهم اللجنة أن مجلس مراجعي الحسابات أعرب عن قلقه بشأن الموجودات المستهلكة تماما، والتي لا تزال قيد الاستخدام، والسياسات المتعلقة بأعمال الجرد. واللجنة

ترى أن هذين البندين كليهما هما مسألتان غير جوهريتين بالنسبة إلى إعداد التقارير المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويمكن حلهما معا على نحو مرض.

طاء - العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣٤ - كما ورد في الفقرة ٢٥، تدرك اللجنة أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أبرمت اتفاقات على مستوى الخدمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ بعض المهام الإدارية للهيئة. وتظل الهيئة مساءلة عن أدائها بوجه عام، ولذلك فإن اللجنة تؤكد مجددا أهمية أن تقوم الهيئة بتنفيذ العمليات والإجراءات ذات الصلة للتأكد من أن أي مهام يستعان على أدائها بمصادر خارجية من هذا القبيل تنفّذ على الوجه السليم.

ياء - الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٣٥ - حصلت اللجنة بانتظام على معلومات مستكملة عن العمليات والنهج المتعلقة بتنفيذ الخطة الاستراتيجية المستكملة، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتؤيد اللجنة باستمرار تعاون هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهي النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات وإنهاء العنف ضد المرأة

ثالثا - الاعتبارات النهائية

٣٦ - قامت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراض التقرير المتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (UNW/2014/4)، المقرر تقديمه إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية، وأحاطت علما بالنتائج الهامة للمراجعة الداخلية للحسابات التي تم تحديدها، وهي توافق على محتوياته. وعلى وجه التحديد، تؤيد اللجنة النتائج الواردة في الفقرة ٢٦ من التقرير، التي تنص على أن ”الإدارة لا ينبغي أن تسعى إلى معالجة التوصيات من حيث صلتها بالموقع الذي تراجع حساباته فحسب، بل وينبغي أيضا أن تنظر في ما إذا كانت المخاطر المحددة تنطبق على المنظمة الأوسع نطاقا، ويمكن أن تخفَّف بطريقة أكثر فعالية، بتحقيق استجابة أكثر اتساما بطابع عالمي، كإجراء تغيير أو توضيح في السياسات أو العمليات“.

٣٧ - وتعرب اللجنة عن تأييدها لاستمرار تعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والمساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

المرفق

رد الإدارة على تقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات

١ - تحيط إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة علما بالتقرير الثالث للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات، وتعرب عن تقديرها لأعضاء اللجنة الموقرين على تفانيهم من أجل تنفيذ ولاية المنظمة.

مجلس مراجعي الحسابات

٢ - تعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها للجنة لما تقدمه من دعم للجهود التي تبذلها الهيئة لمعالجة المسائل العالقة، وبوجه خاص في معالجة المسائل المنهجية والاستراتيجية الأساسية التي أُبرزت في ملاحظات مجلس مراجعي الحسابات. وتتخذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستمرار إجراءات لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وفي ما يتعلق بالسنة المالية ٢٠١٢، فقد نُفذت ١٦ توصية من التوصيات التي صدرت والبالغ عددها ١٧ توصية، وبقيت توصية واحدة قيد التنفيذ. وبالنسبة للسنة المالية ٢٠١٣، نفذت ٩ توصيات من التوصيات الصادرة البالغ عددها ١٢ توصية، وبقيت ثلاث توصيات قيد التنفيذ. وتلتزم إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تنفيذ توصيات المراجعة الخارجية للحسابات الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات.

التحديات المؤسسية والهيكل الإقليمي

٣ - توافق هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللجنة في ما يتعلق بأهمية أن تكون قادرة على تتبع التحسينات في الكفاءة التشغيلية والتحقق منها، تلك التي نشأت عن تنفيذ الهيكل الإقليمي، بما في ذلك تلك الخطوات الإضافية التي اتخذت في عام ٢٠١٤، مثل فتح المكتب الإقليمي لأوروبا الشرقية ووسط آسيا في إسطنبول، في عام ٢٠١٤.

٤ - ولدى الهيئة عدد من المؤشرات في خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ضمن إطار فعالية الهيئة وكفاءتها، تجري متابعتها لقياس التقدم المحرز على نطاق أوسع في ما يتعلق بالكفاءات التي يتوقع عن تتحقق بفضل تنفيذ الهيكل الإقليمي، من بين مجموعة التحسينات المؤسسية الأخرى. على سبيل المثال، ترى الأمم المتحدة للمرأة أن التحسن الملحوظ في معدل إنجازها، وهو مؤشر رئيسي للخطة الاستراتيجية، يعزى مباشرة إلى تعزيز القدرات وتبسيط العمليات في العمل بتفويض السلطة، وهو ما حدث في سياق الهيكل الإقليمي.

٥ - وفي الوقت نفسه، لاحظت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مجالات لا يعمل فيها الهيكل الإقليمي على نحو ما هو منتظر منه، مثلاً من حيث تحقيق تحسينات في نوعية التقارير المقدمة إلى المانحين وتوقيتها، وذلك أيضا جانب آخر يجري تتبعه في إطار الفعالية والكفاءة المؤسسية. والهيئة ملتزمة بمعالجة هذه المسائل.

٦ - ومن شأن التقييم المستقل القادم للهيكل الإقليمي، الذي سيبدأ في عام ٢٠١٥ وسيبلّغ المجلس التنفيذي بنتائجه في عام ٢٠١٦، أن يشكل رؤىً أو دروساً إضافية لإجراء تعديلات في المستقبل. سيكون التقييم في الوقت ذاته استعراضا يتسم بحسن التوقيت مع كونه استعراضا مستقلا وقويا للهيكل الإقليمي ولفائدته وفعاليته في إحداث التغييرات المتوخاة في أداء المؤسسة ومركزها وثقافتها.

٧ - وفي ما يتعلق بالموظفين، ففي إطار تطوير نظام معلومات الموارد البشرية، وضعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة خريطة للوضع الحالي للعمليات الرئيسية المتعلقة بالموارد البشرية على الصعيد العالمي، وهي حاليا بصدد تحديد المجالات الرئيسية لتحسين إجراءات التشغيل الموحدة في ما يتعلق بالموارد البشرية. وعند اكتمال هذه الإجراءات الجديدة، فإنها ستشكل الأساس لوضع التصاميم اللازمة لسير العمل المتعلق بالأتمتة والإنترنت في نظام معلومات الموارد البشرية الجديد.

٨ - و تستجيب هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة استباقية لردود الفعل التي تتسلمها في إطار الدراسة الاستقصائية التي تجريها على الصعيد العالمي بشأن القوى العاملة، باتباعها نهجا تشاركيا يشمل الموظفين في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية. وفي هذا السياق، شرعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في وضع إطار شامل لإدارة الأداء سيشكل أيضا الأساس للنهج الذي تتبعه الهيئة لإدارة المواهب والتخطيط لتعاقب الموظفين. وسيتضمن الإطار أيضا وضع سياسة للتناوب والتنقل

تعبئة الموارد

٩ - لا تزال تعبئة الموارد تعطى أولوية عليا، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقدر الاهتمام الذي توليه اللجنة لهذه المسألة. وفي عام ٢٠١٤، شهدت استراتيجية الهيئة الرامية إلى توسيع قاعدة المانحين وتعميقها تقدما مشجعا، حيث تلقت أكبر مساهمات قدمت إليها حتى الآن من الموارد الأساسية (١٦٤ مليون دولار)، أي بزيادة بنسبة ٥ في المائة، مقارنة بعام ٢٠١٣، في حين زاد عدد الحكومات المساهمة بنسبة ٧,٧ في المائة، ليبلغ ما مجموعه ١٤٣حكومة. وقدمت ست وعشرون جهة مانحة تبرعات إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لأول مرة،

وساهمت ٤٤ حكومة في إطار تعهدات متعددة السنوات، حيث ساهمت ست حكومات مانحة بما يتجاوز حاجز العشرة ملايين دولار، وساهمت حكومتان بما يزيد عن٢٠ مليون دولار. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تركيزها في متابعة استراتيجية النمو هذه، بالتركيز على زيادة حجم المساهمات الأساسية. كذلك، بلغت المساهمات غير الأساسية مستوى قياسيا قدره ١٥٨ مليون دولار في عام ٢٠١٤. ولأول مرة، حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة غاياتها السنوية المتوخاة من خفض أهداف تعبئة الموارد، بالنسبة للموارد الأساسية والموارد غير الأساسية.

١٠ - وقد استكملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في عام ٢٠١٤، استراتيجيتها المتعلقة بتعبئة الموارد ، وذلك لجعلها أكثر شمولا وتماسكا. ووفقا لذلك، وضعت الغالبية العظمى من المكاتب الميدانية استراتيجيات وخطط عمل لتعبئة الموارد وبناء الشراكات، مع مهام واضحة للمسؤوليات. وفي المقر، تولى مكتب السياسات والبرامج قيادة جهود تعبئة الموارد من أجل تعبئة موارد غير أساسية، في حين تولى مكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية قيادة جهود الأمم المتحدة التنسيقية لتعبئة موارد أساسية. وتشارك الإدارة العليا بنشاط في جميع الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد.

١١ - وتعكس الاستراتيجيات الإقليمية والقطرية الأهداف العامة لاستراتيجية تعبئة الموارد لدى الهيئة، ولكنها مصممة خصيصا للسياق الفريد لكل بلد/منطقة. ويقدم مقر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا للمكاتب الإقليمية والقطرية تدريبا متواصلا في مجال تعبئة الموارد في ما يتعلق بجمع الأموال من القطاع الخاص والحكومة، في حين تقدم المكاتب الإقليمية الدعم إلى المكاتب القطرية في مجال تعبئة الموارد. ويعمل ممثلو هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع ممثلي الجهات المانحة على المستوى القطري، حيث تتخذ معظم القرارات المتعلقة بالتمويل بشأن الموارد غير الأساسية. وفي عدة مناسبات، استخدمت الملاحظات الاستراتيجية و/أو خطط العمل السنوية للمكاتب القطرية بنجاح كأداة لتعبئة الموارد.

١٢ - وتتفق هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع اللجنة في ضرورة تسريع وتيرة تعبئة الموارد على أن يصحبها تنفيذ فعال للبرامج. ولدى هيئة الأمم المتحدة للمرأة هدف طويل الأجل لتعبئة مبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠١٧، تتألف من ٢٠٠ مليون دولار في شكل موارد أساسية و ٣٠٠ مليون دولار من الموارد غير الأساسية. ومن أجل زيادة حجم برامج الهيئة، تعتزم الأمم المتحدة للمرأة دفع عجلة النمو بالاستثمار في عدد محدود من المبادرات الشديدة التأثير والقابلة للتطوير. فتوجيه تركيز قوي على المبادرات الشديدة التأثير يكفل جعل النمو المقترح مدفوعا بولاية الهيئة وخطة استراتيجيتها ومستجيبا لهما.

١٣ - وتقدر إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم الذي تقدمه اللجنة في توجيه استراتيجيات تعبئة الموارد من أجل بلوغ الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وهي ملتزمة بكفالة أن تكون جميع الأموال التي ترد من مصادر تمويل موثوقة، وتتماشى تماما مع أولويات الخطة الاستراتيجية

إدارة المخاطر المؤسسية

١٤ - اعتمدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة رسميا سياسة لإدارة المخاطر في المؤسسة، بعد أن استعرضها وأقرها فريق الإدارة العليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وستكون هذه السياسة بمثابة الأساس لتنفيذ نهج إدارة المخاطر الذي يلاءم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والذي يكون شاملا في نطاقه ومدمجاً ضمن الهيكل الإداري، وعمليات صنع القرار والأنشطة والعمليات القائمة. ومن شأن وضع السياسات والإجراءات أن يجعل إدارة المخاطر بوضوح جزءا من نظام المساءلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

وظيفة التقييم

١٥ - تلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتعزيز وظيفة التقييم باستمرار، مستندة إلى الأساس القوي الذي تقف عليه، وضامنة استمرارها في تقديم تقييمات ذات استخدامات استراتيجية للهيئة، ولتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٦ - وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة التزاما كاملاً بتحقيق الهدف من استثمار ٣ في المائة من نفقات الهيئة في وظيفة التقييم، على الصعيدين المركزي واللامركزي على السواء، على نحو ما ورد في سياسة التقييم. وقد كان الغرض من خطة التقييم المؤسسي هو التأكد من أن جميع العناصر الرئيسية للخطة الاستراتيجية سوف تقيّم.

١٧ - ولكفالة أن يكون تقرير التقييم السنوي لعام ٢٠١٤ ذا فائدة عملية، وواقعياً وصالحاً للاستعمال، سوف يقوم مكتب التقييم بإدراج مؤشرات أداء رئيسية واضحة في التقرير، مع تقييم لوضعها مقابل الأهداف المتوقعة (انظر UNW/2015/5). وستوفر المؤشرات معلومات عملية وقابلة للاستعمال تشمل جميع العناصر الأساسية لوظيفة التقييم، بما في ذلك حالة تنفيذ خطة التقييم المؤسسي.

١٨ - ويوفر استعراض تحليلات التقييمات لعام ٢٠١٥ التي تديرها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثانية، أمثلة من البرامج ودروسا مستفادة بشأن الاستراتيجيات والتدخلات الناجحة.

المراجعة الداخلية للحسابات

١٩ - تحيط هيئة الأمم المتحدة للمرأة علماً بتوصية اللجنة في ما يتعلق بتقييم فوائد الاستعانة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأداء وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات وتكاليفها، أو نقل هذه الوظيفة إلى داخل الهيئة. وفي كانون الأول/ديسمبر عام ٢٠١٤، أشارت تقديرات إلى أن التكلفة المحتملة لجعل وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات تمارس من داخل الهيئة تتضمن مبلغا إضافيا قدره مليون دولار سنويا، لتغطية تكاليف الموظفين فقط.

٢٠ - وسوف تعرض على المجلس التنفيذي في الوقت المناسب الآثار الكاملة المترتبة على ذلك في الميزانية. وحسب وصاية اللجنة، تعتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة اتفاق مستوى الخدمة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن يحين الوقت الذي يوافق فيه المجلس التنفيذي على الأموال اللازمة لنقل وظيفة المراجعة الداخلية إلى الهيئة.

٢١ - وتلاحظ هيئة الأمم المتحدة للمرأة قلق اللجنة بشأن نشوء تضارب محتمل في المصالح، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بقيام البرنامج الإنمائي بأداء وظيفة المراجعة الداخلية لحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، فضلا عن تلك الوظائف التي يستعان لأدائها بمصادر خارجية، كالخزينة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإدارة المرتبات، والمزايا والمستحقات. وإدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة ملتزمة بكفالة توافر رقابة كافية لمعالجة أي تضارب محتمل في المصالح.

٢٢ - وتحيط هيئة الأمم المتحدة للمرأة علما بتوصية اللجنة بضرورة معالجة التوصيات ذات الأولوية العليا المتعلقة بإدارة السلف للشركاء المنفذين، واستراتيجيات تعبئة الموارد للمكاتب القطرية، والمشتريات، ورصد المشاريع والإشراف عليها. ولا تزال هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعالج تلك المسائل بصورة استباقية. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أفاد مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أن ٧٥ في المائة من التوصيات قد نفذت بالكامل، وكان ١٧ في المائة من التوصيات قيد التنفيذ، ولم تكن أنشطة تنفيذ ٨ في المائة منها قد بدأت بعد. وتلتزم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنفيذ التوصيات كاملة، وسوف تكفل توخي اليقظة في متابعة ذلك.

٢٣ - وتعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها للدعم الذي تقدمه اللجنة في مواصلة تعزيز خدمات المراجعة الداخلية للحسابات لكفالة توفير تغطية كافية لمراجعة الحسابات في خطط مراجعة الحسابات. وسوف تقوم الهيئة بتنظيم جلسات إحاطة نصف سنوية بين وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستجتمع وحدة مراجعة

الحسابات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومجلس مراجعي الحسابات بصفة دورية لكفالة التكامل بين مهام مراجعة الحسابات،ولتجنب التداخل في تنفيذ خطط عملهما.

٢٤ - وتحيط هيئة الأمم المتحدة للمرأة علما بتوصية اللجنة بأن تضع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتنفذ استراتيجية للاتصال تكفل صياغة نتائج مراجعة الحسابات وتوصياتها، والإجراءات التي تتخذها الإدارة، بطريقة مفهومة وشفافة. وتُنشر تقارير مراجعة الحسابات على موقع عام على شبكة الانترنت في غضون ٣٠ يوما من إصدارها (متاحة على الموقع التالي: www.unwomen.org/en/about-us/accountability/audit/disclosure-of-internal-audit-reports). وعندما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصياغة ردود الإدارة وخطط العمل المتصلة بذلك، تعمل الهيئة ما من شأنه أن يكفل معالجة المسائل البالغة الأهمية والمتكررة. ويجري مراجعو الحسابات دوريا استعراضا للإجراءات التي تتخذها الهيئة لتنفيذ التوصيات، ويقدمون تقريرا عن حالة التنفيذ. إضافة إلى ذلك، اتخذت إدارة الهيئة إجراءات للتواصل مع مانحيها استجابة لتقارير محددة للمراجعة الداخلية للحسابات نشرت بموجب سياسة الإفصاح العلني السارية ، اعتبارا من ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مناقشة استراتيجية الاتصالات التي أشارت إليها اللجنة على مستوى كبار المديرين، وإذا لزم الأمر، ستُطلب توجيهات إضافية من اللجنة.

٢٥ - وتتفق هيئة الأمم المتحدة للمرأة كلية مع توصية اللجنة المتعلقة بمعالجة المسائل المحددة في مراجعة حسابات محددة بطريقة نظامية ومع استجابة عالمية، بما في ذلك إجراء تغيير في السياسات أو العمليات. وعند استعراض توصيات مراجعة الحسابات، تؤخذ في الاعتبار أهمية المخاطر، وخاصة في المجالات التي تنطوي على مخاطر كبيرة، بالنسبة إلى أجزاء أخرى من المنظمة. وتقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بإنشاء فريق عمل داخلي معني بمسائل مراجعة الحسابات ليتخذ إجراء بشأن توصية اللجنة.

التحقيقات

٢٦ - تحيط إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة علما بتقدير اللجنة في ما يتعلق بالمعلومات المستكملة المنتظمة التي قدمت عن عدد قضايا التحقيق، وتوافق على توصية اللجنة بشأن كفالة أن تتلقى الإدارة العليا لهيئة الأمم المتحدة للمرأة تقارير في الوقت المناسب عن التحقيقات.

٢٧ - وتحيط هيئة الأمم المتحدة للمرأة علما أيضا بتوصية اللجنة بعدم تغيير الترتيبات المتعلقة بالاستعانة بمصادر خارجية لمهمة التحقيق في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب، نظرا إلى الطبيعة المتخصصة للغاية لهذه الوظيفة.

البيانات المالية

٢٨ - تعرب إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن سرورها لإحاطة اللجنة علما برأي مراجعة الحسابات غير المشفوع بتحفظ بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والتحسينات المستمرة في إعداد التقارير المالية.

٢٩ - وتتفق هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع اللجنة في أن الهيئة بحاجة إلى أن تراقب عن كثب إدارة السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين. وفي عام ٢٠١٤، وإضافة إلى الاستعراض المنتظم الذي تجريه المكاتب الإقليمية، بموجب التعليمات المتعلقة بإقفال الحسابات في نهاية كل شهر، وأداة تقييم المكاتب القطرية، بدأت هذه المكاتب الإشراف على أرصدة السلف المعلقة لدى المكاتب القطرية.

٣٠ - علاوة على ذلك، بعثت شعبة التنظيم والإدارة وشعبة البرامج رسائل إلى المكاتب الميدانية تشدد فيها على أهمية تصفية السلف. وعقدت الشعبتان أيضا لقاءات مع المكاتب الإقليمية من أجل الوقوف على مسائل محددة تتعلق بمراقبة السلف وتصفيتها، ولتقديم الدعم لعمليات تصفية السلف. وقد جرى إعداد تدريب مؤسسي للشركاء المنفذين، وقُدم لعدد من الشركاء لدى مكاتب مستهدفة بوجه خاص.

العلاقة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٣١ - توافق إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ملاحظة اللجنة بشأن أهمية مهام الرصد التي يتولى أداءها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ما يتعلق بالمهام الرئيسية التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي إنابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وضعت شعبة التنظيم والإدارة الضوابط التالية للتأكد من أن الوظائف التي يعهد بها إلى مصادر خارجية تُنفّذ على الوجه السليم: (أ) في ما يتعلق بخدمات الخزانة، وافقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على سياسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادئه التوجيهية المتعلقة بالاستثمار، وهي تعقد اجتماعات استعراضية فصلية بشأن الاستثمار مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) وفيما يتعلق بالمدفوعات والتسويات المصرفية، تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة باستعراض التسويات المصرفية التي يعدها البرنامج الإنمائي على أساس شهري؛ (ج) وفيما يتعلق بالموارد البشرية المتصلة بالموظفين الدوليين في المقر، تستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أداة للتحقق من كشوف

المرتبات لتدقيق المعلومات المقدمة إلى البرنامج الإنمائي، لتجهيز كشوف المرتبات للموظفين من الفئة الفنية وما فوقها وللموظفين من فئة الخدمات العامة؛ (د) وفي ما يتعلق بالموارد البشرية في المكاتب الميدانية، تم تنفيذ عملية للرصد و/أو التحقق، وذلك لكفالة الدقة قبل وضع كشوف مرتبات الموظفين المحليين في صيغتها النهائية؛ (هـ) وفي ما يتعلق بخدمات تكنولوجيا المعلومات، هناك آليات موجودة لأغراض الحوكمة، حيث يشكل عقد اجتماعات استعراضية منتظمة بشأن تقديم الخدمات آلية الرقابة الأولية. إضافة إلى ذلك، تستخدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة أدوات للرصد الآلي لتتبع توافر النظم التي ينفذها البرنامج الإنمائي. وعلاوة على ذلك، تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة رسالة تصديق موجهة من نائب المدير المساعد للبرنامج الإنمائي بشأن جميع المعاملات المضطلع بها بالإنابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٣٢ - تعرب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن تقديرها لتأييد اللجنة الخطة الاستراتيجية، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وسوف تواصل إبقاء اللجنة على اطلاع بالمسائل المتعلقة بتنفيذها. وترحب إدارة هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بالدعم الذي تقدمه اللجنة للتعاون المستمر بين الهيئة والشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية، وهي النهوض بالمساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات وإنهاء العنف ضد المرأة.